المجتمع وفقراء القاهرة فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر (*)

الباحثة/ نسمة سيف الإسلام سعد إمام

تحت إشـراف
أ.د./ إسماعيل محمد زين الدين
كلية الآداب -جامعة القاهرة

الملخص

تحتل مدينة القاهرة موقعا فريدا داخل مصر فهي نقطة تلاقى وادي النيل وفرعيه وعندها تتصل الدلتا مع الصعيد ومن هذا المنطلق تأتي اهمية دراسة تاريخ مدينة القاهرة وبالتحديد الفقراء النسبة الأكبر من سكانها

وتعد التمايزات الطبقية اكثر اشكال التمايز في المجتمع المصري ، وتبدو الطبقات في مصر وكأنها تشكل عوالم منفصلة يحافظ كل عالم على حدوده ، ويعمل على تميز هويته بأشكال مختلفة ، ولكن داخل اطار مجتمعي واحد .وتشكل فئات الطبقة الدنيا غالبية سكان القاهرة القديمة منذ القرن الثالث عشر والتي كانت تتكون من الباعة الجائلين والسقايين والحمالين وغيرهم من الفئات الدنيا في المجتمع وكان الاهتمام الاكبر لهذه الطبقة كيفية الحصول على الاحتياجات الضرورية للحياة.

واستمرت التمايزات الطبقية وتأصلت في ظل الاوضاع السياسية و الاقتصادية والاجتماعية خلال القرن التاسع عشر فمع نهاية القرن اصبح مجتمع مدينة القاهرة يتكون من مدينتين مدينة الحي القديم التي يعيش فيها الفقراء ، ومدينة الاحياء الجديدة التي تعيش فيها قوي اجتماعية مختلفة تتفق في مستواها الاجتماعي المرتفع وترسخ الامر خلال النصف الأول من القرن العشرين في ظل غياب العدالة الاجتماعية وسوء توزيع الثروات

(*) **مجلة المؤرخ المصرى، عدد يناير ٢٠٢٢، العدد الستون**

Abstract

The city of Cairo occupies a unique location inside Egypt, as it is a point where the Nile Valley and its two branches meet, and then the Delta connects with Upper Egypt.

Class distinctions are the most form of differentiation in Egyptian society, and classes in Egypt seem to form separate worlds, each world maintaining its borders, and working to distinguish its identity in different forms, but within a single societal framework. The lower classes constituted the majority of the population of Old Cairo since the thirteenth century, which consisted of street vendors, waterers, porters and other lower classes in society.

Class distinctions continued and came in the nineteenth century. By the end of the century, the community of the city of Cairo became a group of two cities, the city of the old neighborhood in which they live in the poor, in the city and the new neighborhoods in which they live, they always live in the society of the city of the old neighborhoods in which social classes are high in their social level. And the matter became entrenched in the first half of the twentieth century in light of social justice and poor distribution of wealth

المقدمة

تتحدد أهمية المدينة [١] بعدة متغيرات أبرزها : حجم السكان، ووظائفها، ودورها وأهميتها، بالإضافة إلى العلاقات المتبادلة بينها وبين المدن الأخرى فى الإقليم، وتوزيع المراكز العمرانية وتباعدها على رقعة الإقليم، ويقصد بالحجم هنا عدد سكان المدينة وليس اتساع رقعتها المبنيه ويرتبط بصورة وثيقة بالوظائف المدنية ارتباطًا كبيرًا، فكلما زاد الحجم كلما تعددت الوظائف [٢]، والقاهرة تحتل موقعًا فريدًا داخل مصر فهى نقطة تلاقى وادى النيل وفرعيه وعندها تتصل الدلتا مع الصعيد [٣]، ومن هذا المنطلق تأتى أهمية دراسة مدينة القاهرة وسوف نهتم بالفقراء باعتبارهم النسبة الأكبر من سكانها .

وتُعد التمايُزات الطبقية أكثر أشكال التمايز فى المجتمع المصرى، وتبدو الطبقات فى مصر وكأنها تُشكل عوالم منفصلة يحافظ كل عالم على حدوده، ويعمل على تميز هويته بأشكال مختلفة، ولكن داخل إطار مجتمعى واحد، والطبقة الدنيا تهتم فى خطابها اليومى بأمور الحياة من كيفية الحصول

على القوت الضرورى والمسكن والملبس [٤]، وفى ظل اتساع "مشاكل الفقر" التى لم تعد اقتصادية فقط بل تعليمية واجتماعية[٥] .

وهذا ما تتضح معالمه فى مجتمع مدينة القاهرة منذ النصف الثانى من القرن التاسع عشر وتمتد آثاره خلال النصف الأول من القرن العشرين

فمنذ منتصف القرن السابع عشر وإلى أوائل القرن العشرين، كانت القاهرة عبارة عن مستطيل يبدأ طرفة الجنوبى عند مصر القديمة، ويستعرض كثيرًا فى اتجاه الشمال من شبرا إلى العباسية، وهذا النطاق كان محكومًا بعنصرين طبيعيين هما؛ الأول مسار النيل،والثانى : منحدرات الهضبة الشرقية "طره" والمقطم والجبل الأحمر [٦] .

وكانت القاهرة فى نهاية القرن الثامن عشر أكثر امتدادًا فى الطول منها فى العرض،وتشغل وفقًا لما أشار إليه كلوت بك ما مسطحه ٩٠٠٠ كيلو متر ومحيطها ٢٥٠٠ مترًا ويبلغ عدد سكانها نحو ٣٠٠،٠٠٠ نسمة [٧] .

كان وصول محمد على إلى حكم مصر (١٨٠٥-١٨٤٩) بمثابة نقطة تحول مهمة فى تاريخ المدينة بعد أن وطد مكانته فى الحكم، وقد أوجد محمد على فى القاهرة نوعًا من الخدمات البلدية يتمثل فى كنس ورش الشوارع وإنارتها وفى إطار هذه الخدمات أمر فى عام ١٨١٦ بهدم البيوت والمنازل التى يُخشى تهدمها وأن يُعاد تعميرها خاصة عند بركة الفيل وجهة الحبانية وبولاق على النيل، وأمر فى السنة التالية بكنس الأسواق ومواظبة رشها بالماء وإيقاد القناديل على أبواب المنازل وأن يُخصص لكل ثلاث حوانيت قنديل [٨] .

وكذلك صدرت الأوامر بضرورة القضاء على الخرائب والمنازل المتهدمة التى تشوه العاصمة ونقل القمامة إلى خارجها وردم البرك فى شمال وشرق القاهرة مما أدى فى الوقت نفسه إلى تقليل الأوبئة والأمراض بالمدينة [٩]، كما أُعِدَتْ فرقة من المهندسين للكشف على منازل القاهرة فإن وجدوا بها مشكلة قاموا بإصلاحها أو هدم ذلك المنزل لو استدعى الأمر، ولاستكمال تعمير القاهرة صدر قرار عام ١٨٣١م بتعمير الخرائب سواء كانت مملوكة لأفراد أم أراضى وقف [١٠] .

وبداية من ثلاثينيات القرن التاسع عشر الميلادى تناولت الحكومة مشاكل الصرف الصحى فى القاهرة من حيث تنظيف الشوارع وتطوير نظام للتخلص من النفايات وردم بعض البرك الراكدة، ومنها نذكر فى عام ١٨٣٥م أمر محمد على باشا بردم بركة الأزبكية بناء على مشورة الأطباء ثم أمر بأن يُغرس مكانها حديقة واسعة (١١)، ولكن تحول الأمر منذ الخمسينيات من القرن ذاته للاهتمام بالأحياء الجديدة من القاهرة والتوسعات الإنشائية فى حين تم تجاهل الأحياء القديمة من القاهرة وجهود إصلاحها (١٢) .

وكان اهتمام محمد على بشؤون الصناعة بمثابة الخطوة الأولى فى تكوين الطبقة العاملة التى تحددت ووضحت معالمها فيما بعد والتى كانت تمثل العدد الأكبر من الفقراء فى مدينة القاهرة، فمع بداية مشروعات التصنيع الحديث وإنشاء المصانع بدأت تظهر فى مصر طبقة جديدة هى طبقة العمال التى اخذت تتبلور حتى تشكلت فى صورتها الكاملة فى مطلع القرن العشرين، وكان لمدينة القاهرة النصيب الأكبر منها، ومن أمثلة هذه المصانع مصنع الحبال ومصنع أمشاط الغزل بحى السيدة زينب (١٣)، مما ساهم فى تطوير التركيب الاجتماعى فيها، وكانت تُدفع لهم أجورهم على حسب عدد الأرطال التى يقومون بتمشيطها أو غزلها فى اليوم أو عدد الأذرع التى ينسجونها (١٤)، وكان العمال فى هذه المصانع من أرباب الحرف والفلاحين وكما كان يُجمع قهرًا المتسولون والشحاذون لتدريبهم وتشغيلهم فى المصانع الحكومية، فلم يكتفِ محمد على باشا بتشغيل المتسولين، بل أمر بجمع العاطلين الذين لا عمل لهم من نازحى أهل الصعيد والنشالين والمتسولين الذين هجروا قراهم؛ وجَنَّدهم فى الجيش، كما لجأ إلى الأطفال الشحاذين فى الأسواق الذين لا أباء لهم ولا أمهات، فيؤخذ الصالح منهم ويرتب لهم أقوات ؛ فيعطى الكبير منهم ٢٥ فضة والصغير ٢٠ فضة والأصغر ١٥ فضة، وبعد اكتسابهم الصنعة يُرتب لهم الأجر باليومية، بالإضافة إلى آربعة آلاف غُلام من شباب القاهرة تم جمعهم للعمل فى المصانع الجديدة (١٥) .

ويرى البعض المحاولة الصناعية التى قام بها محمد على لم تكن

بداية لتكُون الطبقة العاملة فى مدينة القاهرة بحجة عدم الفصل بين العمال ورأس المال فى ظل نظام الاحتكار الذى أقامه محمد على، علاوة على ذلك فإن استخدامه لتلك الجماعات البشرية لم يكن قائمًا على أساس التعاقد الحر فكان التعاقد بنظام أشبه بنظام الخدمة العسكرية [١٦]، وكانت طبقة العمال فى المدن والمزارعين فى الريف تكون طبقة عريضة تعمل ولاتملك وتبيع مجهودها فى سوق العمل (الحقل – المصنع) [١٧] .

وتشكل فئات الطبقة الدنيا غالبية سكان القاهرة القديمة منذ القرن الثالث عشر والتى كانت تتكون من الباعة الجائلين والسقائين، والحمالين، والحمارة – الذين يقودون الحمير لنقل الناس أو أمتعتهم – وعُمال اليومية، والخدم، والمتسولين [١٨]؛ مما أدى إلى تكوين المجتمع المحلى لمدينة القاهرة بغالبية من الفئات الأكثر فقرًا [١٩] ، وقد حاول كتاب (وصف مصر) تقدير أعدادهم فى نهاية القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر الميلادى، حيث بلغ الحرفيون من الفقراء ٢٥ ألف شخص، وبلغ عدد الخدم ٣٠ ألف شخص، ويُقدر عدد عمال اليومية والحمالون بنحو ١٥ ألف شخص، فإذا كان عدد السكان البالغين من الذكور – حسب تقدير علماء الحملة الفرنسية فى ذلك الوقت – يصل إلى ٩٩ ألف شخص، فإن جُملة فئات الطبقة الدنيا تمثل ٧٠،٧% من جملة الذكور فى المجتمع القاهرى، وإذا أضفنا إلى ذلك نساء وأطفال الطبقة الدنيا فمن المُقدر أن يصل حجم السكان الفقراء إلى ما يُعادل ثُلثى سكان القاهرة تقريبًا [٢٠]. أما الحرفيين الشريحة الأكبر عددًا من الفقراء وأصحاب الدخول المحدودة فإن أعلى نسب لهم كانت فى حى الأزبكية والجمالية، وبولاق، والدرب الأحمر، أما أقلها فكان فى مصر القديمة والخليفة، والسيدة زينب [٢١] .

وفى أواخر القرن القرن الثامن عشر الميلادى كان هناك أعداد قليلة جدًا من الأفراد يقيمون فى الجُزر السكانية الكائنة بالمقابر وأغلب الظن أن أعداد هؤلاء الأفراد لم تكن تتجاوز بأى حال من الأحوال، بضع عشرات فى كل منطقة من تلك المناطق وبالتالى فإن أعدادهم لم تكن تُشكل آنذاك ظاهرة

سكانية ملفتة للنظر أو مثيرة للإنتباه وقد زادت هذه الأعداد قليلاً فى القرن التاسع عشر، حيث كان بعض العمال الذين يعملون فى استخراج الجير والرمل من جبل المقطم لاستخدامها فى إنشاء المشروعات فى عصر محمد على وجدوا المقابر مكانًا ملائمًا للمعيشة والسكن وزادت أعدادهم بصورة متواصلة فى ظل سوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للفقراء[٢٢] .

وأما عن الظروف الحياتية للسكان، فكان بعض الصُناع العاملين لدى الحكومة فى عهد محمد على يحصلون على أجورهم حسب القطعة لا باليوم، والبعض الآخر كان يحصل على الأجر بصورة يومية، كما كان بعض الصُناع يحصلون على الأجر عينًا فى صورة مواد غذائية أو فى صورة سلع مما يورده الزراع ومن منتجات المصانع الحكومية التى يتعذر تصريفها، وكانت هذه الأجور منخفضة بالقياس إلى نفقات المعيشة، نظرًا لاستمرار التضخم النقدى وتضاؤل القوة الشرائية للنقود بسبب زيادة الإنفاق الحربى، فقد نتج عن رغبة الحكومة فى زيادة نصيبها من الدخل الأهلى نقصًا فى نصيب الفرد منه، وإلى جانب ذلك كانت أجور العمال تتأخر لعدة أشهر فى بعض الحالات، فقد ذكر الرحالة الإنحليزى سنت أن :s.John جون

" ثمن غذاء العمال فى مصنع الخرنفش كان يُخصم من أجورهم والمتبقى يدفع لهم نقدًا أو قماشًا وفى حالات أخرى تُعطى لم أذونات بها، فتدفعهم الحاجة إلى بيعها للمرابين والتجار بخصم يتراوح بين ٢٥% و٣٠% من قيمتها " [٢٣]، وأيضًا تعرض العمال لسوء المعاملة فى بعض المصانع [٢٤]، فضلاً عن عمال الصنائع اليدوية فى الصناعات الصغرى التى كانت معروفه من قبل فهؤلاء ساءت حالتهم بسبب نظام الاحتكار حتى اضطر كثير منهم إلى ترك الصناعة والاشتغال بالزراعة [٢٥]، ولم يمتلك أفراد هذه الطبقة فى منازلهم سوى الأثاث الضرورى للمعيشة من أوانى فخارية لطهى الطعام والحُصر للنوم[٢٦] .

وكانت تكلفة المعيشة ترتفع بمعدل أسرع من معدل تزايد الأجور فأردب القمح الذى كان سعره فى سنة ١٨٣٦ ٥١ قرشًا وصل فى سنة ١٨٤٧

إلى ٨٠ قرشًا وفى سنة ١٨٦٥ أصبح ٣٧٠ قرشًا واردب الفول الذى كان ثمنه فى سنة ١٨٣٦ ٣٢ قرشًا وفى سنة ١٨٤٧ أصبح ٥١ قرشًا وفى سنة ١٨٦٥ وصل إلى ١٣٠ قرشًا، أما أردب العدس الذى كان سعره عام ١٨٣٦ ٤٥ قرشًا وصل إلى ٣٧٦ قرشًا عام ١٨٧٩ ، والجدول التالى يوضح مظاهر ارتفاع الأسعار خلال الفترة من عام ١٨٣٦ إلى عام ١٨٧٦ : [٢٧] .

الصنف	الوحدة	السعر بالقروش سنة ١٨٣٦	السعر بالقروش سنة ١٨٤٧	السعر بالقروش سنة ١٨٦٥	السعر بالقروش سنة ١٨٧٦
القمح	أردب	٥١	٨٠	٣٧٠	٧١١
الفول	أردب	٣٢	٥١	١٣٠	٩٤
الشعير	أردب	٣٨	٦٣	٨٥	٩٥
العدس	أردب	٤٥	٥٢	–	٣٧٦
الأرز	أردب	١٤٠	٢٠٠	٣١٧	٧٦
الذرة	أردب	٢٧	٤٢	٨٠	١٣١
الحمص	أردب	٥٥	٦٠	–	–
الملح	أردب	٣	٣	–	–
الزبد	أردب	٣	–	٢٥	–

وبعد تسوية ١٨٤٠/ ١٨٤١ التى ترتب عليها إلغاء نظام الاحتكار ودخول عصر الحرية الاقتصادية، كان من المفترض أن تزدهر الصناعات الحرفية إلا أنها تدهورت وواجه أصحاب الحرف صعوبات كبيرة، فى ظل عدم حصول العمال على أجور مناسبة مع استمرار ارتفاع تكاليف المعيشة[٢٨] .

وكان من أهم المشاكل التى واجهتها الطبقة العاملة الضرائب الباهظة التى خضع لها جميع الحرفيين مهما كانت حالتهم، فقد تعرضوا خلال النصف الثانى من القرن التاسع عشر للعديد من الضرائب والعوائد، وأول هذه العوائد عوائد الدخولية، التى فرضتها الحكومة على البضائع والسلع فى جميع مديريات مصر، وكان هذا عائق على التجارة وسببًا فى ازدياد الأسعار، كما فرضت

على التجار وأصحاب الحرف ضريبة تُعرف باسم "الويركو" وهى فى الأصل ضريبة "الرءوس"، فى الوقت الذى لم يكن الأجانب يدفعوا العديد من الضرائب منها على سبيل المثال " رسم التمغة المضروب على الأصناف باعتبارة خمسة فى المائة" .

وقد زادت وتنوعت الضرائب أيضًا على الصُناع فى عصر اسماعيل، بل الأكثر من ذلك فقد فُرضت الضرائب على أقل المهن شأنًا، وحتى الذى ليس له حرفة ولا مهنة كان مُلزمًا بدفع الضرائب التى تحددها الحكومة بمعرفتها، وعندما سُئل أحد كبار الموظفين أمام لجنة الدين عن سبب ذلك أبدى دهشة بالغة وقال " هل هو خطأ الحكومة أن ذلك الرجل لا يمارس أى مهنة ؟! انه يستطيع أن يشغل نفسه بأى مهنه يختارها، وأن الحكومة لا تمنعه من أن يفعل ذلك، ولكن إذا لم يختار أى مهنة فيجب أن يدفع الضريبة وإلا فيقع ظلم على المشتغلين بالمهن والحرف المختلفة "، ويظهر ذلك جليًا فى إحدى رسائل ليدى دف جوردن حيث تقول " نحن فى مصر تأكلنا الضرائب أكلاً " [٢٩]، وتم تقدير عددها ب ٣٧ ضريبة [٣٠] .

وقد سببت الضرائب ضررًا كبيرًا على الأهالى، بالإضافة إلى سوء مُعاملة موظفى البلدية لهم بسبب إجراءات الدخولية المعقدة والتى كانت تتسبب فى تأخير تسلم البضائع إلى التجار بمحطات الدخولية، وتُلقى كميات كبيرة منها بسبب سوء تعبئتها وطول الانتظار، بشكل دفع المزارعين إلى التراجع عن تسويق حاصلاتهم بمدينتى القاهرة والإسكندرية [٣١] .

وقد زاد الأمر سوءًا باندلاع الحرب الأهلية الأمريكية(١٨٦١-١٨٦٥)، التى صاحبها التوسع فى زراعة القطن إلى إهمال زراعة الخضروات والحبوب والأعلاف فى مصر، فنقصت الخضروات فى الأسواق وارتفع ثمنها إلى ثلاثة أمثال، وأما الأعلاف الحيوانية فارتفع ثمنها مما أدى إلى سوء تغذية الحيوانات وانتابها الهزال ، وكذلك القمح الذى نقصت مساحات زراعته وتعرضه لمنافسة من القمح المستورد الرخيص ففضل الفلاحون زراعة القطن عنه [٣٢] .

ولم يقتصر ارتفاع الأسعار والغلاء الفاحش خاصة عقب الفيضان الذى أصاب البلاد عام ١٨٦٧ [٣٣] . لم يقتصر ذلك على العمال والفلاحين والفقراء فقد امتد سوء الأوضاع إلى الموظفين والمستخدمين فى الحكومة حيث كانوا لا يتقاضوا مرتباتهم بصورة منتظمة، بينما كان الموظفين الأجانب يحصلوا على مرتباتهم بالكامل على الرغم من إرتفاعها وضغطها على الخزانة المصرية ، فى ظل القروض التى عُقِدت بفوائد مرتفعة فى عصر الخديو اسماعيل مما أوقع الارتباك فى المالية العامة للبلاد [٣٤] .

وبالرغم من وجود بعض المشاريع الإصلاحية التى كانت تهدف إلى إصلاح أوضاع الطبقات الفقيرة لسكان القاهرة فإنه كان للفساد الإدارى دوره فى عدم استفادة الطبقات الفقيرة بهذه المشروعات الإصلاحية [٣٥] .

وساعد امتداد شبكة الخطوط الحديدية التى أنشأها الخديوى إسماعيل على تدفق الهجرة من الريف إلى المدن طلبًا للرزق، وخاصة فى الأعمال المنزلية وأعمال المرافق العامة فى القاهرة، مما ادى إلى بداية ظاهرة انتشار المستوطنات العشوائية [٣٦] .

ولقد اقترن عهد الاحتلال البريطانى منذ بدايته عام ١٨٨٢ بالكوارث المالية، وعجز الميزانية، فالحرب التى شنتها انجلترا على مصر، ألحقت بها خسائر فادحة، وقد كانت الفرصة مواتية للأجانب للمطالبة بتعويضات مبالغ فيها عما أصابهم من اضرار أثناء المعارك التى سبقت دخول الإنجليز مصر، وقد بلغ ما فُرض على الحكومة المصرية أن تدفعه لهذا الغرض أربعة ملايين من الجنيهات المصرية، كذلك فرضت سلطات الاحتلال على الحكومة المصرية التكفل بكافة نفقات جيش الاحتلال فى مصر [٣٧] .

فكان ختام ميزانية عام ١٨٨٣ بعجز يقترب من ٦٠٠,٠٠٠ جنيه بينما قُدر العجز فى عام ١٨٨٤ ١،٢٩٤،٠٠٠ ، وبعد حملة الجيش الانجليزى على السودان ذكر اللورد كرومر أنه لاينتهى عام ١٨٨٤ إلا ويصبح مقدار الدين ٧،٨٠٠،٠٠٠جنيه بما تراكم من نفقات الحملة السودانية وجيش الاحتلال وتم تكليف الخزانة المصرية بدفعها [٣٨] مما يوضح مقدار الضغط على

الميزانية المصرية وبالتالى عدم القدرة على تقديم الخدمات المطلوبة لكافة طبقات المجتمع المصرى [٣٩] .

ويوضح الجدول التالى نفقات جيش الاحتلال البريطانى فى الميزانية المصرية من ١٨٨٦ إلى ١٨٩٠ :

السنة	المبلغ بالجنيه المصرى
١٨٨٦	٨٤٨٢٥
١٨٨٨	٩٧٥٠٠
١٨٨٩	١٤١٣٧٥
١٨٩٠	١٤٦٣٥٠

فكانت الفترة الواقعة بين عقد المؤتمر الدولى بلندن فى مارس عام ١٨٨٥ وأواخر عام ١٨٨٧، كما وصفها ملنر فى كتابة " إنجلترا فى مصر" وأفرد لها فصلاً خاصًا بعنوان " النضال ضد الإفلاس" تُمثل حقيقة الأوضاع التى كانت عليها المالية المصرية عشية الاحتلال البريطانى لمصر نتيجة لتأمر البيوت والمصارف المالية الفرنسية والإنحليزية بإقراض الحكومة فى عصر إسماعيل بفوائد باهظة [٤٠] وعلى الرغم من إدعاء الحكومة البريطانية فى ١٨ مايو ١٨٨٢ بأنه عندما يتم استعادة الهدوء وتأمين المستقبل ستترك مصر وشؤونها وتستدعى الجيش البريطانى فإن ذلك لم يحدث واستمر الاحتلال لأكثر من سبعين عامًا [٤١] .

وقد شرعت سلطات الاحتلال فى القيام بعديد من الإجراءات لتحقيق التوازن المالى خلال تلك الفترة الصعبة بدأتها بفرض ضرائب وأعباء مالية جديدة على كاهل المجتمع المصرى بكل فئاته [٤٢] .

وكان مستوى معيشة المصريين فى تدنى مستمر، فنجد فى عام ١٨٨٢ مظاهر معاناة سكان القاهرة من ارتفاع إيجارات المنازل، وزيادة أسعار المنتجات الغذائية بشكل ملحوظ، فنجد أن أسعار القمح قد ارتفعت بمعدل أربع مرات عن عام ١٨٦٤ وأسعار الزيت ارتفعت مرتين، وأسعار الخضروات ثلاث

مرات والسكر حوالى مرتين، فى حين أن أجور العمال لم تكن تزيد عن قرشين فى اليوم الواحد [٤٣]، بينما تراوح ساعات العمل كانت تراوح بين ١٣ و ١٧ ساعة يوميًا [٤٤] .

وزاد الوضع سوءًا سياسة الاحتلال البريطانى القائمة على الباب المفتوح أمام كل المنتجات الأجنبية فى ظل ضألة الرسوم الجمركية على الواردات إلى إضمحلال شأن أصحاب الحرف البسيطة من أصحاب الدخول المحدودة والفقراء [٤٥]. وشمل سوء الأوضاع العاملات المصريات بالتبعية، فكانت العاملات تواجه ظروف شديدة الصعوبة، بما فى ذلك ساعات العمل من ١٠ ساعات إلى ١٥ ساعة يوميًا، مع التجاهل الرسمى لأوضاعهن [٤٦].

وفى ظل الاحتلال تحولت القاهرة فى تسعينيات القرن التاسع عشر إلى مدينتين الأولى مدينة أوروبية يسكنها جاليات أجنبية وتتمتع بكل مظاهر الحضارة والمدنية وأشكال الترف . والثانية يسكنها الوطنيون تعانى من كل مظاهر العوز والفقر وتدهور الأحوال الصحية ويتزايد فيها يومًا بعد يوم أبناء الفقراء من غير المتعلمين [٤٧]، وقد أقرت ذلك اللجنة المُشكلة من أعضاء مجلس شورى القوانين لمناقشة ميزانية عام ١٨٩٤ حيث قالت أن " الأمة لم تزل على ماهى عليه من الفقر وسوء الحال والتقهقر الظاهر، ولو كانت متصفة بنقيض ذلك أضمحل حالها وساء مصيرها عندما فاجأتها سنة ١٨٩٤ بانخفاض الأسعار ونقص الحاصلات الزراعية " [٤٨] .

وفيما يتعلق بسياسة الاحتلال التعليمية وأثرها على المجتمع، فقد ظهر بوضوح فى تقرير عُرض على مجلس شورى القوانين فى ديسمبر ١٨٩٤ والذى جاء فيه :

" إن نشر التعليم قد تقهقر كُليًا عما كان عليه قبل ذلك، ويحسن بنا أن نقول : إن القابضين على زمام نظارة المعارف العمومية وادارتها قد سعوا بكل اجتهاد إلى طرق تقليل التعليم، وسد أبوابه بكل حيله فى وجوه الأمة، ولولا النزر القليل القادر على أداء المصروفات لما وجد فى المدارس من التلامذة بقدر عدد المعلمين والموظفين، ويا ليت النظارة كانت تقبل كل من يأتيها

متعهدًا بدفع المصاريف، بل أنها سدت هذا الباب أيضًا فى كثير من الأحوال والجهات " [٤٩]، ففى عام ١٨٩٧ كان ٨٨% من الذكور المصريين أميين، و ٩٩،٥ % من النساء كُن أميات لا يستطعن القراءة والكتابة [٥٠] ، على العكس من عصر الخديوى إسماعيل الذى وفقًا لما قاله شريف باشا– رئيس الوزراء المصرى – فى حديث لصحيفة البول مول جازيت بتاريخ ١٣ يناير ١٨٨٢ أن " الخديو كرس حياته لمسألة تعليم العامة على نفقته الخاصة " [٥١]، فلم يكن من أهداف الاحتلال البريطانى على الإطلاق نشر التعليم بين المصريين، وإنما كان هدفهم إعداد فئة محدودة من المصريين لتولى الوظائف الكتابية تحت إشراف العنصر البريطانى [٥٢]

وقد أقر اللورد كرومر فى تقريره عن عام ١٨٩٨ بسوء أوضاع الفقراء فى مدينة القاهرة فيذكر " من يقارن الحالة الراهنة بالحالة التى كانت موجودة منذ ١٥ سنة يرى فرقًا ضخمًا، فالشوارع التى كانت مكتظة بدكاكين أرباب الصناعات والحرف من غزالين وخياطين وصباغين وخيامين وصانعى الأحذية، قد أصبحت مزدحمة بالقهاوى والدكاكين المليئة بالبضائع الأوروبية [٥٣] .

وإلى جانب ذلك، كانت القاهرة تعج بالعشش، وتقطعها المجارى المائية مثل الخليج المصرى وغيره من المجارى التى تنضب عبرها الروائح الكريهة، أما حالة الشوارع، فكانت على قدر كبير من السوء، فكانت مُظلمة ومليئة بالحفر وأكوام الفضلات مما نتج عنه مشاكل صحية كبيرة وزيادة نسبة الوفيات التى قُدرت بنحو ١٠،٤٦ فى الألف سنويًا [٥٤]، وكانت المنازل فى أحياء القاهرة القديمة مثل (الموسكى والدرب الأحمر وباب الشعرية) متلاصقة تطل على حارات أو شوارع ضيقة متعرجة والفتحات قليلة تغطيها المشربيات ويتم الدخول إليها من خلال مدخل منكسر [٥٥] .

وكان بالمدينة ٥٥،٥٩٧ منزلاً، ٣٧٩ مسجدًا، فى عام ١٨٩٢، ولم تكن شركة المياه تمد من المنازل والمساجد سوى ٤،٢٩٧ بيتًا، وعشرة جوامع، أما بقية البيوت والمساجد كانت تستمد مياهها من الآبار، وبعضها صهاريج تُملأ فى أثناء الفيضان، وبعضها من السقائين منقولة من النيل مباشرة، وفى نفس

العام ١٨٩٢ تقرر تأليف لجنة للنظر فى وضع مشروع مصارف صحية للقاهرة من ثلاثة مهندسين : (فرنسى وألمانى وإنجليزى) وكتبت تقرير جاء فيه " إن المياه الملوثة فى القاهرة تجتمع الآن – لعدم التصرف فيها – فى خزانات مُقامة تحت المنازل، فينصرف قسم منها فى الأرض، ويُنزح القسم الآخر كلما اقتضت الحال ذلك" [٥٦] .

وقد أدى ذلك إلى تدهور الصحة العامة، فضلاً عن تفشى الأوبئة والأمراض وارتفاع نسب الوفيات الناتجه عنها فعلى سبيل المثال توفى نتيجة وباء الكوليرا فى مدينة القاهرة عام ١٨٦٥ ما يقرب من ٦١ ألف شخص[٥٧]، وارتفاع نسب الوفيات بين الأطفال، فكان يتوفى ما يقرب من نصف الأطفال ممن هم دون الخامسة من العمر نتيجة سوء الظروف البيئية المحيطة بهم[٥٨].

أما عن الحمامات العامة فى القاهرة ؛ فقد قل عددها عما كانت عليه فى نهاية القرن الثامن عشر ؛ حيث كان عددها يزيد على المائة، ولكن وصلت فى عام ١٨٧٧ إلى ٥٥ حمامًا، ونظرًا لما بلغته المدينة من الاتساع والزيادة فإن العدد لم يكفِ لسد احتياجات السكان، فكان لكل حمام سبعة آلاف مواطن من السكان [٥٩] .

ولم يهتم الإنجليز بمسألة صحة المصريين إلا فيما نذر، وبالتالى لم يعطوا الإدارة الصحية إلا مساحة ضئيلة لتنفيذ سياستها ؛ ففى عام ١٨٨٤ أنشئت إدارة متواضعة للغاية للخدمات الصحية العامة داخل وزارة الداخلية، لتكون بمثابة إدارة لاحقة على نفس مستوى إدارة السجون على سبيل المثال، ثم توسع نطاقها قليلاً من خلال مرسوم عام ١٨٨٦ الذى ظل ساريًا حتى عام ١٩٢٠ [٦٠] .

فكان اللورد كرومر نفسه يرى أن أوضاع الصرف الصحى على مستوى البلاد فى حالة يُرثى لها ولم تتحسن عام ١٨٩٣ عما كانت عليه عام ١٨٨٣، فقد كان النيل والترع ملوثة بالصرف الآتى من المساكن والمجازر والمدابغ، وكانت البرك الراكدة كثيرة العدد، وأدى غياب المراحيض العامة والبالوعات إلى تعرض الصحة العامة للخطر فكان الوضع طبقًا لتقرير اللورد كرومر "فى حالة

يُرثى لها" ولا مفر منه نظرًا لأن الإصلاح الصحى غالى التكلفة ورغم إنشاء مؤسسة رسمية هى مصلحة الصحة فإن ميزانيتها كانت صغيرة، مما ترتب عليه التوقف عن خطة لإدخال نظام الصرف الصحى فى مدينة القاهرة بتكلفة ١،٢٥ مليون جنيه مصرى فى منتصف التسعينيات من القرن التاسع عشر بسبب نقص التمويل (٦١) وزاد الوضع سوءًا انتشار البالوعات المكشوفة فى أحياء القاهرة الشعبية، مما أدى إلى الإضرار بالصحة العامة لسكان تلك الأحياء .

أما الطبقة العاملة فقد عانت من سوء أحوال المعيشة وتدنى الأجور، ولم يتوقف الأمر عند هذا بل شمل اقتطاع أجزاء منه إجبارهم على المشاركة بجزء منه فى اليانصيب ومن يرفض يتم طرده من العمل مثلما كان يحدث فى مصانع السجائر (٦٢) .

وبالرغم من قيام مجلس شورى القوانين بعرض قضايا ومشاكل الفقراء خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر، بداية من مناقشة العرائض والشكاوى التى نشطت حركة تقديمها إلى المجلس من أصحاب الحاجات، ومنها نذكر شكوى عمال البريد من أجل زيادة أجورهم فى ظل ارتفاع الأسعار المتزايد التى حاولوا تقديمها إلى أكثر من جهة مختصة حتى قدموا شكاواهم إلى جريدة الأهرام فى ٢ يناير ١٨٨٢ (٦٣)، وأيضًا مناقشة مسألة ضغط النفقات المخصصة للقوات البريطانية والتى كان يتزايد عددها داخل البلاد، مما كان يمثل عبئًا ثقيلاً على الميزانية العامة للدولة، وعلى دافعى الضرائب من المصريين، والذى أكده التقرير الذى قدمته اللجنة المشكلة من أعضاء المجلس لدراسة ومناقشة ميزانية المصروفات لعام ١٨٩٤، حيث أشار هذا التقرير إلى أن "الأمة المصرية سائرة فى طريق الفقر وعسر الحال، وأن هذا يزيد بتوالى الأيام والأعوام" (٦٤) .

وكان المجلس ينتهز فرصة النظر فى الميزانية كل عام لانتقاد أعمال الحكومة المختلفة والمطالبة بتوسيع نطاق التعليم والإصلاحات العامة، والاقتصاد فى النفقات، والاحتجاج على مصاريف جيش الاحتلال

البريطانى[٦٥]، ولكن دون وضع تشريعات مُلزمة بتحسين أحوال الفقراء [٦٦].

وكان للصُحف الصادرة فى تلك الفتره دور فى الدفاع عن العدالة الاجتماعية مثل جريدة الوطن[٦٧] التى نادت فى عددها الصادر فى ٢٨ ديسمبر ١٨٧٨ بضرورة إيجاد برلمان يفرض النظام والعدالة، وهما وحدهما اللذان بإمكانهما تطوير كل نظم الحكومة، وذكّرت أن الحكم المطلق يجعل الحاكم عدوًا للشعب، ويفتح باب للتدخل الأجنبى، وحين افتتح مجلس شورى النواب دورته فى أوائل عام ١٨٧٩، ذكرت الصحافة الوطنية أعضاءه بواجبهم فى الدفاع عن حقوق الأمة والتخفيف من بؤس المحتاجين، ونشرت مقترحات أعضائه، ووجهت الحملات ضد أخطاء الخديو وامتيازات الأجانب، وخاصة الوزيرين الأجنبيين اللذين كانا يتقاضيان مرتبًا يزيد كثيرًا على مرتب الوزراء المصريين، ونادت بضرورة اتحاد الحكومة والشعب فى برلمان يمثل الأمة تمثيلاً صحيحًا، ويعيد حقوق المصريين المسلوبة [٦٨] .

أما الجمعيات الأهلية التى وجدت خلال تلك الفترة، فقد كان لها دور هام فى التخفيف من حدة أزمات الفقر، ونذكر منها :[٦٩]

الجمعية الخيرية الإسلامية :

ترجع نشأة هذه الجمعية عندما جاء فنان روسى إلى مصر وقدم عدد من الحفلات الناجحة وأراد ان يخصص دخل أخر ليلة من الحفلات لإعانة فقراء البلاد فقدمه لمحافظ العاصمة فى وقتها إبراهيم رشدى باشا وعندما لم يجد جمعية خيرية مصرية لتقديم العون للفقراء وإعانتهم على تربية أولادهم، قرر بالاشتراك مع عدد من المهتمين بالعمل الخيرى تكوين "لجنة فقراء المسلمين" عام ١٨٩١ لتصبح فى العام التالى وبالتحديد فى ١٩ أكتوبر ١٨٩٢ " الجمعية الخيرية الإسلامية " وكان من أهم أعضاؤها " الشيخ محمد عبده ومحمد فريد وأحمد حشمت وسعد زغلول ".

وكان الاهتمام بأحوال فقراء العاصمة هو باكورة أعمال الجمعية عند نشأتها فى ١٨٩٢ فلم يمض على تأسيس الجمعية سوى أيام قليلة حتى فكر

القائمين على أعمالها فى بحث وتحقيق حالة الفقراء ووضع أفضل نظام لتقديم الإعانة لهم، ففى ٣٠ ديسمبر ١٨٩٢ قرر المجلس تشكيل أربع لجان مقسمة على الأحياء الفقيرة فى العاصمة لتحقيق هذا الغرض (الدرب الأحمر والخليفة والسيدة زينب والأزبكية) وخصص مجلس إدارة الجمعية من كل لجنة عضوان لتسجيل أسماء العائلات المحتاجة للمساعدة حتى لو لم تقدم طلبًا للإعانة [٧٠] ، وكان الخديو عباس حلمى الثانى مهتمًا بأنشطة الجمعية فقد دعا لإقامة حفل خيري لصالح الجمعية فى ٦ أكتوبر ١٨٩٢ وتبرع لصالح هذا الحفل بمبلغ ٧٥ جنيهًا فكان بداية لتشجيع الأعيان على التبرع للحفل الذى بلغ إجمالى إيراده بعد إسقاط النفقات نحو ١٠٧٧ جنيهًا، ونجحت الجمعية منذ عام ١٨٩٣ فى تحديد رواتب شهرية لبعض عائلات الفقراء بلغت فى مجملها ٤٦ عائلة[٧١] .

وفى عام ١٨٩٤ تقدم لطلب الإعانة أعداد كبيرة من فقراء العاصمة ؛ ولما كانت الميزانية المقررة لاتكفى ؛ قرر مجلس إدارة الجمعية بناء على إقتراح الشيخ محمد عبدة فى فبراير عام ١٨٩٤ إقامة حفلة خيرية يخصص جميع إيرادها للفقراء [٧٢]، وتقديم المساعدات لعدد أكبر من المحتاجين منهم .

جمعية التوفيق الخيرية القبطية :

تأسست فى عام ١٨٩١ من الشباب المتحمس من أبناء الأحياء الفقيرة مثل شق الثعبان وباب زويلة لتغيير الواقع الصعب الذى يعيشه سكان هذه الأحياء، وكان الغرض الأساسى من إنشائها هو تقديم الخدمات الطبية للفقراء وغير القادرين ، وفى التاسع من شهر أكتوبر ١٨٩٦ قامت الجمعية بإقامة مستشفى مارمرقس لعلاج الفقراء بالمجان بعد قيام إبراهيم منصور بك رئيس الجمعية بشراء سراى السلحدار بحى الفجالة [٧٣]، ونجحت الجمعية بفضل جهود أعضاؤها ومساهمات المتبرعين فى توسيع نطاق عملها فأنشات مدارس للبنين كانت بدايتها عام ١٨٩٥ ووصل عدد الطلاب فيها عام ١٩١٨ إلى

٤٧٥ تلميذ فى المرحلة الابتدائية و ٣٠٠ طالب فى المرحلة الثانوية، وكذلك أنشأت مدرسة للبنات عام ١٨٩٧ وصل عدد الطالبات فيها وفقًا لتقرير الجمعية عن عام ١٩١٨، ٢٧٥ تلميذه فى المرحلة الابتدائية [٧٤]، ولم تشترط أن يكن طلابها أو هيئة التدريس بها من المسيحيين وإنما فتحت أبوابها لجميع المصريين [٧٥]

ومع نهاية القرن التاسع عشر أصبح مجتمع مدينة القاهرة يتكون من مدينتين – كما أشرنا من قبل – مدينة الحى القديم التى يعيش فيها الفقراء، ومدينة الأحياء الجديدة التى تعيش فيها قوى اجتماعية مختلفة تتفق فى مستواها الاجتماعى المرتفع، ففى الفترة ما بين عامى ١٨٥٠ و عام ١٨٨٢ وجه حكام مصر كل أنظارهم إلى إقامة القطاع الجديد من مدينة القاهرة وتحسينه، فى حين تم تجاهل الأحياء القديمة وتركها ليسوء حالها، وترسخ الأمر خلال النصف الأول من القرن العشرين فى ظل غياب العدالة الاجتماعية وسوء توزيع الثروات .

هوامش الدراسة

(١) المدينة عبارة عن منطقة جغرافية ذات كثافة عالية يسود فيها النشاط التجارى والصناعى والحرفى ويظهر بين أفرادها تقسيم العمل كما تتميز بوجود التنظيمات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التى تتولى تنظيم الحياة بها، ناجى محمد هلال : مشكلات النمو الحضرى فى المدينة، دار النهضة العربية، القاهرة ٢٠١٨، ص ٢٩.

(٢) فتحى محمد أبو عيانة، مشكلات السكان فى الوطن العربى، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ١٩٩٨، ص١١٧.

(٣) جمال حمدان : القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٦،ص ٦ .

(٤) أحمد زايد : خطاب الحياة اليومية فى المجتمع المصرى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ٢٠١٧، ص ٨٤-٨٥ .

(٥) تقسم البحوث والدراسات الاجتماعية الفقر إلى نوعين هما : الفقر النسبى ويعنى افتقار الشخص إلى الموارد الضرورية للبقاء على قيد الحياة، الفقر النسبى ويعنى حرمان الشخص من الحصول على مستوى معيشى يتناسب مع الأشخاص الآخرين داخل مجتمع، بحيث تكون هناك مساواة فى توزيع الموارد داخل المجتمع، قضية الفقر فى مصر والعالم، المجلس القومى للمرأة، القاهرة ٢٠١٣، ص ٩ .

(٦) محمد رياض : القاهرة، دار هنداوى للنشر، القاهرة ٢٠١٨، ص ٢٠ .

(٧) كلوت بك : لمحة عامة إلى مصر، ترجمة محمد مسعود، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة٢٠١١، ص٢٢٣ .

(٨) أيمن فؤاد سيد : القاهرة فى مطلع القرن التاسع عشر، قاهرة مفترق الطرق، فى محبة التاريخ، دراسات فى تاريخ مصر الحديث والمعاصر مُهداه إلى أحمد زكريا الشلق، تحرير لطيفة محمد سالم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ٢٠١٦، ص ٣٤١ .

(٩) أولج فولكف : القاهرة مدينة ألف ليلة وليلة، ترجمة أحمد صليحة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٦، ص ١٤١ .

(١٠)) حسن عبد الوهاب : تخطيط القاهرة منذ نشأتها، مطابع دار النشر، القاهرة ١٩٥٧، ص ١٥ .

(١١)سمير عمر ابراهيم : الحياة الاجتماعية فى مدينة القاهرة خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٣، ص ١٠٦،

(١٢)جوديث تاكر : نساء مصر فى القرن التاسع عشر، ترجمة هالة كمال، المركز القومى للترجمة، القاهرة ٢٠٠٨، ص٢٦٨ .

(١٣)عبد الرحمن الرافعى : عصر محمد على، الجزء الثالث، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ٢٠٠٠، ص ٥٠٧ .

(١٤)راشد البراوى ومحمد حمزة عليش : التطور الاقتصادى فى مصر فى العصر الحديث، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ١٩٥٤، ٦٦ .

(١٥)امين سامى، تقويم النيل، عصر محمد على، أخبار سنة ١٨٣٠، ص ٣٥٦، نقلاً عن على الجريتلى، تاريخ الصناعة فى النصف الأول من القرن التاسع عشر، دار المعارف، القاهرة ١٩٥٢، ص ١٠٩ .

(١٦)ألفت محمود فؤاد : العمال والحركة العمالية فى مصر، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة القاهرة ١٩٨٥، ص ٢٦ .

(١٧)شحاته صيام : الصراع الطبقى من الدولة القائدة إلى الدولة التابعة، مصر العربية للنشر، القاهرة ٢٠١٣، ص ٥٦ .

(١٨)السعيد صابر المصرى : التراث الشعبى والبناء الطبقى، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة القاهرة ٢٠٠٢، ص ٨٠ .

(١٩)المجتمع المحلى : هو مجموعة من الأفراد يعيشون فى منطقة أو بيئة محددة النطاق والمعالم، مصطفى الخشاب : دراسة المجتمع، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ١٩٧٥، ص ٩ .

(٢٠)السعيد صابر المصرى : مرجع سابق، ص ٨١ .

(٢١)عبد السلام عبد الحليم عامر : طوائف الحرف فى مصر (١٨٠٥-١٩١٤)،الهيئة المصرية العامة للكتاب،القاهرة ١٩٩٣، ص ٢٠٨ .

(٢٢)محمود محمد جاد : سُكنى المقابر فى القاهرة إطلالة تاريخية وبانوراما ميدانية، دار ماجد للطباعة، القاهرة ١٩٩٢، ص٨٧ .

(٢٣) راشد البراوى ومحمد حمزة عليش : التطور الاقتصادى فى مصر فى العصر الحديث، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ١٩٥٤ ، ص ٧٢ .

(٢٤)نبيل السيد الطوخى : طوائف الحرف فى مدينة القاهرة فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر(١٨٤١-١٨٩٠)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ٢٠٠٩، ص ١٩٨.

(٢٥)عبد الرحمن الرافعى : عصر محمد على، دار المعارف، القاهرة ١٩٨٩، ص ٥٥١ .

(٢٦)كلوت بك : مصدر سابق، ص ٣٥٤ .

(٢٧)أحمد الدماصى : تطور الرأسمالية الوطنية فى مصر فى القرن التاسع عشر، تطور الرأسمالية المصرية، الموسم الثقافى الثانى عشر (٢٠٠٩ -٢٠١٠)، مركز تاريخ

مصر المعاصر، مطابع دارالكتب والوثائق القومية، القاهرة ٢٠١١، ص ٥٤ .

(٢٨)المرجع نفسه، ص ٥٣ .

(٢٩)صالح رمضان : الحياة الاجتماعية فى مصر فى عصر إسماعيل (١٨٦٣ –١٨٧٩)، دار الأشراف، القاهرة ١٩٧٧، ص ٢٠١ .

(٣٠)محسن محمد : ميلاد ثورة، مطابع الجمهورية،القاهرة ١٩٧١، ص ١٠، للمزيد أنظر ليدى دف جوردن : رسائل من مصر ،ترجمة أحمد خاكى، القاهرة ١٩٧٦ .

(٣١)أسامة محمد عبد السلام : وثائق وسجلات الإدارة البلدية بمصر فى الفترة من ١٨٧٤ إلى ١٨٩١، رسالة ماجستير، كلية الدراسات الإنسانية، جامعة الأزهر ٢٠١٧، ص ٢٨٣– ٢٨٤ .

(٣٢)أحمد أحمد الحته : تاريخ مصر الاقتصادى فى القرن التاسع عشر، مطبعة المصرى، القاهرة ١٩٧٦، ص ١٤٦

(٣٣)إلياس الأيوبى : تاريخ مصر فى عهد الخديو إسماعيل باشا،المجلد الثانى، مكتبة مدبولى، القاهرة ١٩٩٠، ص ٢٣١ و ٤٢٦

(٣٤)مذكرات عبد الرحمن فهمى : يوميات مصر السياسية، الجزء الخامس،مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة٢٠١١، ص٢٦٣ .

(٣٥)حسين كفافى : الخديوى إسماعيل ومعشوقته مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٧، ص ١٥٢، وكان من بين هذه المشروعات توفير المياه العذبة والإنارة بالغاز فى الطرق والميادين .

(٣٦)رؤوف عباس حامد : التطور الاجتماعى فى عصر إسماعيل، الهلال، نوفمبر ١٩٩٧، ص ١٠٦ .

(٣٧)شحاته صيام : الكتاب الأسود للاستعمار البريطانى فى مصر، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة ٢٠١٥،ص٦١.

(٣٨)إسماعيل محمد زين الدين : الزراعة المصرية فى عهد الاحتلال البريطانى (١٨٨٢– ١٩١٤)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٥، ص ١٢.

(٣٩)محمود سليمان غنام : المعاهدة المصرية الإنجليزية ودراستها من الوجهة العلمية، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة ١٩٣٦، ص ٤٧ .

(٤٠)للمزيد أنظر، Milnr, England in Egypt,press 1920

(41) ANALYSIS OF PARLIAMENT PAPERS RESPECTING EGYPT ,31 MAY1881 TO 9 SEPTEMER 1882.

(٤٢)إسماعيل محمد زين الدين : مرجع سابق، ص ١٥.

(٤٣)جنادى جاريتشكين : نضال الشعب المصرى المعادى للإستعمار والبوادر الأولى

للحركة العمالية الوطنية المصرية، مجلة التاريخ والمستقبل، العدد ١٤، كلية الآداب، جامعة المنيا ١٩٩٠، ص ٣٨ .

(٤٤)زينب محمود عمر : صناعة الدخان فى مصر (١٩١٦-١٩٥٦)، مجلة كلية الآداب، جامعة بنها، العدد ١٩، يوليو ٢٠٠٨، ص٢٠٤

(٤٥)رءوف عباس حامد : معالم تاريخ مصر المعاصر، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة ١٩٩٦، ص ١٨ .

(٤٦)جوديث تاكر : مرجع سابق، ص ٢١١ .

(٤٧)حلمى أحمد شلبى : فصول من تاريخ حركة الإصلاح الاجتماعى فى مصر،الهيئة المصرية العامة للكتاب،القاهرة ١٩٨٨، ص٣٣

(٤٨)إسماعيل محمد زين الدين : مرجع سابق ، ص ٥٤ .

(٤٩)محمود زايد : من أحمد عرابى إلى المصرية، الدار المتحدة للنشر، بيروت ١٩٧٣، ص٢٦ .

(٥٠)محمد أبو الغار : أمريكا وثورة ١٩١٩، دار الشروق، القاهرة ٢٠١٩، ص ١٣٢ .

(٥١)طلعت إسماعيل رمضان : محمد شريف باشا ودوره فى السياسة المصرية، دار المعارف، القاهرة ١٩٨٣، ص١٢٨ .

(٥٢)طلعت إسماعيل رمضان :وسائل السيطرة البريطانية على الإدارة المصرية، حكومة مصر عبر العصور، أعمال ندوة لجنة التاريخ و الآثار بالمجلس الأعلى للثقافة من ٢٢ – ٢٣ أبريل ٢٠٠٠، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ٢٠٠٣، ص ٢٦٣.

(٥٣)حلمى أحمد شلبى: مرجع سابق، ص ١٣ .

(٥٤)محمد حافظ دياب : انتفاضات أم ثورات فى تاريخ مصر الحديث، دار الشروق، القاهرة ٢٠١١، ص ١٣٣.

(٥٥) أحمد خالد علام : مشكلة الإسكان فى مصر، نهضة مصر، القاهرة ٢٠٠٢، ص ٥٥ .

(٥٦)محمد سيد كيلانى : ترام القاهرة، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة ٢٠١٠، ص ٦، وكانت بلدية القاهرة تقوم بتصريف الخزانات الممتلئة بالقاذورات فى عربات خاصة ثم تقوم بتفريغها فى أماكن مُعدة لذلك والبعض كان يتم إلقائه فى الترع والمستنقعات، مما شكل بيئة خاصة للأوبئة والأمراض لسكان القاهرة .

(٥٧)عبد الواحد الوكيل : الكوليرا فى مصر، المجلة الطبية المصرية، العدد ٢١، يناير إلى ديسمبر ١٩٣٨، ص ٣٧٢ .

(٥٨)جوديث تاكر : مرجع سابق، ص ٢٦٨ .

(٥٩)عبد السلام عبد الحليم عامر : مرجع سابق، ص ٢٠٨ .
(٦٠)سيلفيا شيفولو : الطب والأطباء فى مصر، ترجمة ماجدة أباظة، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة ٢٠٠٥، ص ٢٦٦ .
(٦١)جوديث تاكر، مرجع سابق، ص ٢٦٩ .
(٦٢)يونان لبيب رزق : الجمعية المتحدة للفافى السجائر، الأهرام، ٢٠ يونيو ١٩٩٦ .
(٦٣)جنادى جاريتشكن، مرجع سابق، ص ٤٠ .
(٦٤)إسماعيل زين الدين :المعارضة فى البرلمان المصرى، دار الثقافة العربية، القاهرة ٢٠٢١، ص٥ – ١٨ –١٩ .
(٦٥)محمد صبرى : تاريخ مصر من محمد على إلى العصر الحديث، مكتبة مدبولى، القاهرة ١٩٩٦، ص ٢٣٦ .
(٦٦)يونان لبيب رزق : قصة البرلمان المصرى، دار الهلال، القاهرة ٢٠٠٦، ص ١٠ .
(٦٧)عبد اللطيف حمزة : قصة الصحافة العربية فى مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ٢٠٠٢، ص٦٩، وكانت صحيفة الوطنجريدة سياسية أسبوعية تأسست عام ١٨٧٧ وكان يرأس تحريرها ميخائيل عبد السيد،.
(٦٨)أحمد عبد الرحيم مصطفى : حكاية الثورة العرابية، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة٢٠١١، ٤٩
(٦٩)حلمى أحمد شلبى :مرجع سابق ، ص ١٧٥ .
(٧٠)وائل إبراهيم الدسوقى : التاريخ الثقافى لمصر الحديثة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ٢٠١٥، ص ٢٠٧ .
(٧١)حلمى أحمد شلبى : مرجع سابق، ص ١٨٣ .
(٧٢)رشدى أمين الطوخى : مصر والأقباط فى مائة عام، دار العالم العربى للنشر، القاهرة ١٩٩١، ص ١٩٩ .
(٧٣)توفيق حبيب : الفجالة قديمًا وحديثًا، مؤسسة هنداوى للثقافة، القاهرة ٢٠١٢، ٥٣ .
(٧٤)وائل إبراهيم الدسوقى : مرجع سابق، ص ١٨٥ .